أنباء سورية

الفصائل المسلحة: لن نشارك في مفاوضات لا تسفر عن هيئة انتقالية

غوتيريس بعد ديمستورا يهدد بتشكيل وفد المعارضة إلى «جنيف»

عواصم ـ وكالات: صعدت الأمم المتحدة الراعية لعملية السلام السورية من ضغوطها على المعارضة السورية، وهذه المرة على لسان أمينها العام انطونيو غوتيريس الذي سار على خطى مبعوثه ستافان ديمستورا الذي اعلن انه سيشكل وفد المعارضة الى مفاوضات جنيف المقبلة بنفسه اذا لم تشكله هي بحلول 8 فبراير الجاري.

وردا على ذلك، أكد المتحدث باسم وفد المعارضة السورية المسلحة إلى مفاوضات أستانا، أسامة أبو زيد أن الوفد لن يقبل بأن يكون مسمارا في نعش الهيئة العليا للمفاوضات أكبر أجسام المعارضة وأنه لن يقبل بتفكيكها.

وأضاف أبو زيد في حديث لـ«الجزيرة» أن تشكيل المبعوث الأممي لوفد مفاوضات دون الهيئة العليا للمفاوضات الممثلة للمعارضة السورية لن يوصل إلى حل وإنما سيمد في عمر الصراع.

وكانت الهيئة العليا قالت إن اختيار الأمم المتحدة لتشكيل وفد المعارضة الذي سيشارك في الجولة المقبلة من محادثات السلام في جنيف المقررة هذا الشهر أمر «غير مقبول».

وقالت المعارضة المسلحة في بيان منفصل إنه لا يمكن أن تختار أطراف خارجية ممثلين سوريين في المحادثات، وإنها لن تقبل دعوات إلى مفاوضات لم تسفر عن انتقال السلطة لهيئة انتقالية حاكمة.

واضافت «لا يمكن اتخاذ أي خطوة صوب حل سياسي للحرب من دون تطبيق كامل لوقف لإطلاق النار»، من جهة أخرى، نقل مراسل الجزيرة عن مصادر في المعارضة السورية المسلحة أن اجتماعا عقد في العاصمة التركية أنقرة بين ممثلين عن وفد قوى الثورة السورية العسكري مع الوفدين الروسي والتركي لمتابعة اتفاق وقف إطلاق النار.

مقاتلون معارضون ينتمون الى جيش الاسلام خلال حفر خندق في تل فرزات في الغوطة الشرقية أمس (رويترز)

أبو زيد: لن نقبل بتفكيك الهيئة العليا للمفاوضات

وقالت المصادر إن الوفد المذكور طرح في الاجتماع تداعيات عدم التزام قوات النظام وميليشياته بوقف إطلاق النار، وخاصة التهجير الذي جرى في وادي بردى بريف دمشق.

وفي السياق، صرح مسؤول تركي بأن ممثلين عن المعارضة السورية سيعقدون محادثات مع مسؤولين أتراك في أنقرة الاثنين القادم لتحديد مسار للمحادثات المقبلة في أستانا وجنيف.

ونقلت صحيفة «حرييت» عن المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، القول إنه من المتوقع انطلاق الجولة الثانية من مباحثات أستانا عاصمة كازاخستان في الثامن من الشهر الجاري بين النظام والفصائل المسلحة المعارضة بمشاركة الدول الضامنة: روسيا وإيران وتركيا.

من جهتها، أكدت مصادر عسكرية روسية أمس ان ممثلي الجانبين سيعقدون اجتماعات فنية منتظمة في استانا.

وكانت وزارة الخارجية في كازاخستان اعلنت أن العاصمة أستانا ستستضيف اجتماعا دوليا ثلاثيا بين روسيا وإيران وتركيا، بشأن كيفية تطبيق وقف إطلاق النار في سورية يوم الأحد السادس من فبراير الجاري. وذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية في كازاخستان أنور جاياناكوف لوكالة أنباء «سبوتنيك»، أن الاجتماع سيضم الدول الثلاث وبمشاركة ممثل عن الأمم المتحدة. وقال جاياناكوف «لقد تلقينا طلبا من أجل المساعدة في تنظيم اجتماع فني دولي حول التسوية السورية في أستانا في 6 فبراير». وكانت الدول الثلاث، روسيا وتركيا وإيران، أصدرت بيانا مشتركا في نهاية الجولة الأولى من محادثات أستانا، التي جرت في 23 و24 يناير، أكدت خلاله الموافقة على مراقبة وقف إطلاق النار بسورية مع استمرار المفاوضات.

وبالعودة الى موقف الأمم المتحدة المستجد من المعارضة السورية، فقد صرح امينها العام أنطونيو غوتيريس، على غرار ديمستورا، بإمكانية تحديد ممثلي وفد المعارضة السورية إلى المفاوضات المرتقبة في 20 فبراير.

وأكد غوتيرس للصحافيين أنه «من الواضح أن هناك إمكانية لاستخدام هذا الاحتمال».

وأضاف «ما نريده هو نجاح مؤتمر جنيف، ونجاح مؤتمر جنيف يتطلب تمثيلا جديا للمعارضة السورية في جنيف»، مؤكدا «سنبذل قصارى جهدنا لضمان هذا الأمر».

ووصفت الهيئة العليا للمفاوضات، الممثلة الكبرى لأطياف المعارضة السورية، تصريح ديمستورا بأنه «غير مقبول» مؤكدة ان هذا «ليس من اختصاصه».

وفي سياق ذي صلة، أجرت المجموعة العربية في الأمم المتحدة مباحثات مع ديمستورا، نقلت عنه تأكيده أن العملية الانتقالية في سورية ستتم على 3 مراحل، تتضمن تشكيل حكومة انتقالية ودستور.

كما أكد ديمستورا في تصريح خاص بقناة «العربية» أهمية مشاركة جامعة الدول العربية في مباحثات جنيف حول سورية، مشيرا إلى أنه تقدم بهذه الرؤية إلى مجلس الأمن. وقال: «سورية بلد يقع في العالم العربي، وعليه فإنه من الضرورة بمكان حضور ومشاركة جامعة الدول العربية في مفاوضات جنيف».

الجربا يعلن قيادة 3 آلاف مقاتل مدربين على يد التحالف لقتال «داعش» في الرقة

رويترز: قال المعارض السوري أحمد الجربا لـ «رويترز» ان قوة عربية مؤلفة من 3 آلاف مقاتل تحت قيادته تتلقى تدريبا مع قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة استعدادا للمشاركة في الحملة العسكرية لطرد تنظيم داعش من معقله في مدينة الرقة، ويقود الجربا قوات النخبة السورية التي وصفها الجيش الأميركي بأنها مكون مهم في التحالف ضد داعش.

ورحبت واشنطن بمشاركة قوات النخبة في معركة الرقة إلى جانب قوات سورية الديموقراطية (قسد) التي يهيمن عليها الأكراد نظرا لحرصها على توسيع القاعدة السياسية لقوات المعارضة في المنطقة. وقال الجربا، الذي أسس ويترأس تيار الغد السوري في مقابلة مع «رويترز» بالقاهرة، انه «الآن يبدأ التحضير لمعركة الرقة». وأضاف «هناك برنامج مع قوات التحالف للتدريب. سنكون حاضرين بهذه المعركة بقوة ونحن في طور التجهيز لها لتحرير بلادنا وتطهيرها من هذا السرطان الإرهابي الذي هو داعش».

يأتي ذلك بعد ايام من اعلان واشنطن تقديمها مدرعات وآليات عسكرية لـ «قسد» استعدادا للمعركة في محافظة الرقة.

أردوغان يناقش مع ميركل اتخاذ «خطوات ثنائية» في سورية

أنقرة ـ وكالات: كشف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، النقاب عن أنه ناقش مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في اجتماعهما في أنقرة أمس، احتمال القيام بخطوات ثنائية في سورية، وبحثا آخر التطورات في سورية والعراق وبحر إيجه.

وجاءت تصريحات أردوغان خلال مؤتمر صحافي مشترك مع ميركل عقد في أنقرة عقب اجتماعهما.

وقال الرئيس التركي إنه ناقش مع ميركل التعاون الثنائي في مواجهة الإرهاب، وأزمة اللاجئين، وخطوات ثنائية محتملة في سورية.

من جهتها، دعت المستشارة الألمانية تركيا الى الاستعانة بخبراء مستقلين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل مراقبة الاستفتاء الشعبي على الدستور، بشأن نظام رئاسي جديد منتظر في غضون أشهر في تركيا.

وقالت ميركل بعد لقاء مع الرئيس التركي إنه لابد من بذل كل جهد ممكن لضمان استمرار الفصل بين السلطات، وحرية الرأي، والتعددية في المجتمع في تركيا. وأشارت ميركل إلى أنها بحثت مع أردوغان «إتاحة الفرصة لوجود مراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال التصويت على الاستفتاء».

أنباء لبنانية

الرئيس عون: لن أسمح بتجاهل إرادة الشعب بالتغيير

القانون «التأهيلي» يتقدم لكن الخلاف حول آليته يفسح لطروحات أخرى

مصادر لـ «الأنباء»: احتدام الموقف بين جنبلاط والتيار الحر يؤشر إلى الاقتراب من أزمة على المستوى الوطني!

بيروت ـ عمر حبنجر

قررت اللجنة الرباعية المكلفة لنفسها باشتراع قانون جديد للانتخابات في لبنان تكثيف اجتماعاتها بصورة شبه يومية لاستكمال البحث في قوانين الانتخابات البديلة بدءا بمشروع قانون مختلط جديد وانتهاء بمشروع قانون رئيس مجلس النواب نبيه بري المعروف بالتأهيلي الذي يلحظ الانتخاب على مرحلتين، اولى تأهيلية على مستوى القضاء وبحسب القاعدة الاكثرية، والثانية نسبوية على مستوى المحافظة.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان الخلاف هنا مستمر حول آلية عمل القانون التأهيلي بين رأي يقول بتأهيل اول رابحين اكثريا وبين رأي يقول بتأهيل من يحصل على نسبة 10٪ من عدد الناخبين، والاتجاه الاوفر هو الى القبول بتأهيل اول رابحين.

لكن القناة البرتقالية ربطت المتابعة في هذا القانون بموافقة وليد جنبلاط والتي تقول ان الزعيم التقدمي الاشتراكي لا يحيد عن قانون الستين، فهل يمكن إقناعه بولادة القانون الجديد؟ هذا السؤال يطرحه قول الرئيس نبيه بري للنواب في «لقاء الاربعاء» بأنه لن يسير بقانون لا يحظى بالتوافق.

واضاف: هناك افكار جديدة قيد النقاش، ولم نصل الى الحائط المسدود.

واعترفت القناة البرتقالية الناطقة بلسان التيار الوطني الحر ان القانون المختلط بات بفعل الميت فعليا.

بدوره، قال عضو اللقاء الديموقراطي وائل ابوفاعور لصحيفة «الاخبار»: اي قانون يجب اقراره بالتوافق، ولكن اذا احب احد ان يذهب بعيدا فسنذهب أبعد.

ويعكس كلام ابوفاعور حجم الاحتقان السياسي الحاصل بين الفريق الجنبلاطي وفريق التيار الوطني الحر والذي بلغ وفق معلومات «الأنباء» حد التلويح بأزمة سياسية على المستوى الوطني في ضوء إصرار جهات اقليمية معروفة على ليّ ذراع جنبلاط انتخابيا عبر التشجيع على اعتماد النسبية في اي صيغة قانون انتخابي يعتمد.

ويلتقي جنبلاط مع رئيس المجلس نبيه بري على رفض اي قانون انتخابي لا يحظى بالتوافق السياسي والميثاقي، اي برضا الاطراف السياسية والطائفية، بينما يراعي حزب الله الهواجس الجنبلاطية او «الاشكالية الجنبلاطية» بحسب ممثل الحزب في اللجنة الرباعية النائب علي فياض، كما يأخذ بعين الاعتبار «تحسين قدرة الناخب المسيحي على التحكم في المقاعد المسيحية».

ويقول فياض: القانون الذي نعمل عليه هو القانون الذي ينطوي على معادلة قادرة على ان يوفق بين كل هذه الابعاد التي تبدو متناقضة. وتحدثت صحيفة «الاخبار» القريبة من حزب الله عن مشروع قانون انتخاب جديد يقوم على جعل لبنان دائرة واحدة وفق النظام النسبي لانتخاب 53 نائبا، اما النواب الخمسة والسبعون الآخرون فينتخبون حسب قانون الستين.

وتحدثت صحيفة «اللواء» القريبة من تيار المستقبل عن سباق بين قانون الانتخاب وعاصفة الاشتباك.

اما الرئيس ميشال عون فقد اكد من جهته ان اقرار قانون انتخاب قائم على النسبية يشكل بابا للاصلاح ويؤدي الى تحقيق العدالة بين الاكثرية والاقلية، معتبرا ان تأجيل الانتخابات يضاعف حجم الازمة، بينما المطلوب ايجاد حل فعلي، رافضا السماح بانتهاك الدستور وتجاهل ارادة الشعب في التغيير وسأستعمل صلاحياتي الدستورية للمحافظة على حقوقهم.

بدوره، رأى رئيس حزب الكتائب سامي الجميل ان تفاهم معراب بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر يفتقر الى الرؤية الوطنية، والدليل ان الجانبين لم يتفقا على قانون انتخاب، مبديا استعداد الكتائب للتنسيق مع القوات والتيار لتبني قانون انتخاب.

اوساط التيار الوطني الحر اعتبرت بالقول ان النظام الانتخابي النسبي هو تمهيد لـ «انقلاب العهد الجديد على اتفاق الطائف»، ليس غير قناع ساقط لغرض قديم جديد، عنوانه تمسك هذا البعض بانقلاب غازي كنعان (رئيس المخابرات السورية في لبنان خلال مرحلة الوصاية) على وثيقة الوفاق الوطني، وهو الانفاق الذي تمثل بقوانين الانتخاب العرجاء والعوراء والمبتورة منذ عام 1992 حتى اليوم عبر وضع اليد بالبلطجة والسلبطة على عشرات المقاعد النيابية بواسطة «البوسطات» و«المحادل» واخراجات القيد الاقطاعية، بدل اوراق الاقتراع الشعبية والنسبية.

وتضيف القناة البرتقالية الناطقة بلسان العهد الى ذلك بالقول ان كل هذه التحولات ستسقط، كما سقط سواها، والمعادلة الرئاسية واضحة ان كنتم تريدون قانونا ميثاقيا كاملا عليكم بالارثوذكسي، او كنتم تريدون قانونا وطنيا كاملا فعليكم بالنسبية المطلقة، اما ما عداهما فمناورات لا تغني ولا تسمن من جوع، ولن تؤدي الى قانون الستين ولا الى تمديد مجلسي جديد.

وردا على كل هذه الطروحات، قال النائب وليد جنبلاط في تغريدة على تويتر: نتفهم هواجس الغير، لكن عليهم ان يتفهموا هواجسنا، لذا فإن قانون الانتخاب ليس قطارا احداثيا.

وغرد عضو الامانة العامة لقوى 14 آذار نوفل ضو عبر تويتر بالقول: ليس المهم ان ينتخب المسيحيون كل النواب المسيحيين، بل المهم ان يمثل النواب المسيحيون كل الناخبين المسيحيين.

رئيس تيار «المردة» النائب سليمان فرنجية مستقبلا وفد الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة تيمور وليد جنبلاط في بنشعي (محمود الطويل)

جنبلاط: قانون الانتخابات ليس قطارا أحاديا

ماذا سيحصل في حال الوصول إلى «الفراغ النيابي»؟!

بيروت: يؤكد قريبون من قصر بعبدا أن الرئيس ميشال عون لا ينفع تخويفه من فراغ، إن في الرئاسة أو في السلطة الاشتراعية أو التنفيذية، وان الذين يراهنون على تغيير سيحصل عند الرئيس عون لمجرد جلوسه على كرسي الرئاسة يرتكبون خطأ فادحا. فالرئيس عون لن يسجل على نفسه القبول ببقاء قانون الستين وإجراء انتخابات نيابية على أساسه، كما لن يوقع مرسوم تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات قبل انتهاء مهلة 21 فبراير الجاري، كذلك لن يوقع قانون تمديد لولاية مجلس النواب.

يقول الرئيس حسين الحسيني إن السلطة في حالة الفراغ تعود الى الشعب. هناك من يرى أن الفراغ يكرس أزمة النظام ويقود الى مؤتمر تأسيسي لإعادة صياغة النظام، مع ما يعنيه ذلك من أن الطائف «خدم عسكريته».

هناك من يستبعد تماما احتمال الوصول الى الفراغ، معتبرا أن هناك متسعا من الوقت الفاصل عن نهاية ولاية المجلس في يونيو المقبل للوصول الى قانون انتخابات جديد، سيتم تضمينه بندا خاصا بتأجيل تقني لأشهر. فالمهل لم تعد حاجزا أو شرطا للاتفاق على القانون الجديد، مادامت هذه المهل مرتبطة بالقانون النافذ حاليا، أي الستين، ومادام المجلس سيد نفسه، اذ بإمكانه أن يضع مهلا جديدة في ظل القانون الجديد. وهناك من يتوقع أن لدى الرئيس نبيه بري حلولا ومخارج قانونية وسياسية وتقنية لتفادي الوصول الى وضع لا يكون فيه مجلس نيابي... وفي توقعات هذا البعض أن الكباش السياسي سيحتدم عند حلول منتصف يونيو قبل أسبوع من انتهاء الولاية. وأن الرئيس نبيه بري سيتمكن من جمع العدد الكافي من النواب حتى لو قاطع الجلسة 35 نائبا مسيحيا، هم مجموع نواب التيار العوني والقوات والكتائب، وسيقر البرلمان تمديدا قسريا آخر لولايته لمدة 4 أشهر أو 6 على أمل التوصل في الوقت الإضافي إلى اتفاق على القانون. عند هذه النقطة تتقاطع آراء أكثر من سياسي أكدوا أن الفراغ في مجلس النواب لا يمكن الخروج منه إلا بتشكيل هيئة تأسيسية أو العودة إلى «قانون الستين»، لأن مجلس الوزراء لا يمكنه الدعوة إلى انتخابات إلا على أساس القانون القائم إذا لم يكن البرلمان موجودا كي يشرع ويقر قانونا جديدا. أما في حال رفض رئيس الجمهورية توقيع التمديد القسري على ما هو مرجح، فسيلجأ الرئيس نبيه بري إلى التصويت عليه مجددا وإقراره بالنصف زائدا واحدا. وثمة دستوريون يرون أن التمديد يقع تلقائيا إذا لم ينتخب برلمان جديد. إنما هذه مسائل تقنية قانونية واجتهادات لا تحجب وجه أزمة عميقة.

الرياشي: مسؤوليتي كمسيحي إقامة التواصل بين السني والشيعي

بيروت ـ أحمد منصور

اكد وزير الاعلام ملحم الرياشي اهمية المصالحة وضرورتها بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر بعد ثلاثين سنة من الانقسام والنزاع، لافتا الى ان القانون المختلط لم يدفن بعد، وان البحث سيستكمل لأن اي مختلط يصحح تمثيل المسيحيين ولا يخل بتمثيل الطائفة الدرزية، ولم يستبعد رياشي ان ترشح القوات اللبنانية شخصية غير مسيحية للمقعد النيابي. ورأى ان انعكاس المعالجة التي حصلت بين التيار والقوات هي اكبر من لبنان لانها تؤثر على المسيحيين في المشرق العربي، وقال: «مسؤوليتي كمسيحي اقامة التواصل بين السني والشيعي» مشيرا الى ان توزيع الحصص النيابية بين القوات والتيار سيكون من باب التفاهمات.